

# اقتصاد

## بعد عشر سنوات انقطاع... المؤتمر الصناعي الثالث يعود من قلب عاصمة الصناعة

# رئيس الحكومة للصناعيين: قدمنا مقترحات بسقف مفتوح وحب ستكون قلب الشرق الاقتصادي

### الشهابي لـ«الوطن»: الحكومة تقبلت بصدر رحب صراخنا كصناعيين وعتابنا لها

خالد زكولو - قصي المحمد



بعد مرور عشر سنوات على المؤتمر الصناعي الثاني الذي انعقد في أيار ٢٠٠٨ تحت شعار «الصناعة السورية بين الفرص والتحديات»؛ افتتح رئيس مجلس الوزراء عماد خميس أمس المؤتمر الصناعي الثالث الذي ينظمه اتحاد غرف الصناعة السورية في مدينة حلب تحت شعار «صناعتنا.. قوتنا»، مؤكداً في كلمة له أن الحكومة تعمل على حزمة إجراءات لدعم الصناعة الوطنية لاستعادة قدرتها الإنتاجية وتسهيل عودة الصناعيين إلى معاملهم بعد تحريرها من الإرهاب وتوفير ما يحتاجونه من خدمات وبنى تحتية. وأوضح خميس أن حلب كانت وسوف تكون قلب الشرق الاقتصادي رغم كل ما حل بها، ونحن هنا لتقديم كل الشكر ل مواطنيها الذين صبروا وصمدوا ضد الإرهاب «ولم يعد خافياً على أحد أن الصناعة الوطنية شكك هدفاً مباشراً للإرهابيين وداعيمهم بحيث لم تسلم منشأة من شرورهم وتخريبهم وسرقتهم وقذارتهم، وجرى تفكيك معامل حلب وبيعها بإشراف الشرطة التركية وجرى زرع المتفجرات في معامل كلف تأسيسها مليارات الليرات السورية، كما كانت كل المنشآت الصناعية في المحافظات جزءاً من بنك الأهداف لتدميرها في الحرب على سورية».

◀ وزير الصناعة؛ **نعمل على موضوع الإعفاءات والتسهيلات والقروض الميسرة**

◀ وزير التمويل؛ **تأسيس أي شركة يستغرق يوماً واحداً**

◀ وزير النفط؛ **حفرنا ٥٢ ألف متر جنوب الفرات ليصل إنتاجنا إلى ١٦,٥ مليون متر مكعب غازاً**

◀ وزير الكهرباء؛ **الكهرباء على مدار ٢٤ ساعة لصناعي حلب نهاية العام**

◀ **حمشو؛ حلب تقف قوية في مرحلة إعادة الإعمار**

◀ **الدبس؛ أولوية لتأمين المصنوعات السورية بأسعار رخيصة وجود عالية**

وأردف خميس بأن خسارة الصناعة الوطنية كبيرة ومؤلمة «ومهما بلغت فإنها لا تذكر والتي تشكل الكم الأكبر من الصناعة في كافة المناطق، وإلغاء الغرامات والفوائد التي تجاوزت قسط الدين وبما يخالف القانون ورمد ذلك بجدية العمل والاستثمار، ودعم التصدير حتى الضعف أي حوالي ١٨ بالمئة، وتشمله منتجات أخرى ذات قيمة عالية وتشجيع إقامة المعارض التخصصية والعامة بشكل جماعي وموحد ويضمن مشاركة الجميع.

كما بين الشهابي أن تنفيذ الرؤية يتطلب استكمال إعادة تأهيل كل المدن والمناطق الصناعية أيضاً وجدت والحفاظ عليها وإنجاز مدينة صناعية جديدة في حماة، ومنطقة صناعية في ادلب بعد تحريرها، وتحفيز الاستثمار الصناعي في الساحل والجنوب والعمل على تأسيس مراكز ابتكار في كل المناطق الصناعية، وتأسيس المركز الوطني للرقابة على الصادرات والمستوردات وربطه بالمخابر الوطنية ومراكز الاختبارات والأبحاث. وأشار الشهابي إلى ضرورة استكمال إجراءات الحماية الذكية والتحفيزية لكل ما ينتج أو يمكن إنتاجه محلياً وفقاً للمعايير العالمية، «نحن لا ندعو إلى حماية غبية عمياء بل حماية تعطي مصانعنا فرصاً متكافئة مع مصانع أجنبية لم نتافى من شيء ونخص هنا الصناعة النسيجية بكافة مراحلها والكيميائية بكل أنواعها».

وركز على أهمية مكافحة التهريب عبر المعابر المختلفة لمنتجات تصنع محلياً وأهمها الألبسة والأقمشة والمنتجات الغذائية، واستكمال إصلاح البنية التحتية للطاقة لأنه لا صناعة من دون طاقة، ولا اقتصاد من دون صناعة، إضافة إلى الاهتمام بتدريب وتأهيل الكوادر الشابة عبر ربطها بالمؤسسات التعليمية بسوق العمل والتركيز على التدريب المهني داخل المعامل كشرط من شروط التخرج.

ونوه الشهابي بأهمية الاستفادة القصوى من الموقع الاستراتيجي المهم لسورية لأنها يجب أن تكون سوق الشرق الأوسط والمصنع الأخص والأقرب للأسواق العربية والأوروبية والأفريقية، بالإضافة إلى تفعيل التصنيعية بين جناحي الاقتصاد الوطني العام والخاص للنبوض بالمشرايع الكبرى والهامة والحساسة.

الإقراض إلى أدنى حد ممكن، وتأسيس حزمة تمويلية خاصة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة والتي تشكل الكم الأكبر من الصناعة في كافة المناطق، وإلغاء الغرامات والفوائد التي تجاوزت قسط الدين وبما يخالف القانون ورمد ذلك بجدية العمل والاستثمار، ودعم التصدير حتى الضعف أي حوالي ١٨ بالمئة، وتشمله منتجات أخرى ذات قيمة عالية وتشجيع إقامة المعارض التخصصية والعامة بشكل جماعي وموحد ويضمن مشاركة الجميع.

كما بين الشهابي أن تنفيذ الرؤية يتطلب استكمال إعادة تأهيل كل المدن والمناطق الصناعية أيضاً وجدت والحفاظ عليها وإنجاز مدينة صناعية جديدة في حماة، ومنطقة صناعية في ادلب بعد تحريرها، وتحفيز الاستثمار الصناعي في الساحل والجنوب والعمل على تأسيس مراكز ابتكار في كل المناطق الصناعية، وتأسيس المركز الوطني للرقابة على الصادرات والمستوردات وربطه بالمخابر الوطنية ومراكز الاختبارات والأبحاث. وأشار الشهابي إلى ضرورة استكمال إجراءات الحماية الذكية والتحفيزية لكل ما ينتج أو يمكن إنتاجه محلياً وفقاً للمعايير العالمية، «نحن لا ندعو إلى حماية غبية عمياء بل حماية تعطي مصانعنا فرصاً متكافئة مع مصانع أجنبية لم نتافى من شيء ونخص هنا الصناعة النسيجية بكافة مراحلها والكيميائية بكل أنواعها».

وركز على أهمية مكافحة التهريب عبر المعابر المختلفة لمنتجات تصنع محلياً وأهمها الألبسة والأقمشة والمنتجات الغذائية، واستكمال إصلاح البنية التحتية للطاقة لأنه لا صناعة من دون طاقة، ولا اقتصاد من دون صناعة، إضافة إلى الاهتمام بتدريب وتأهيل الكوادر الشابة عبر ربطها بالمؤسسات التعليمية بسوق العمل والتركيز على التدريب المهني داخل المعامل كشرط من شروط التخرج.

ونوه الشهابي بأهمية الاستفادة القصوى من الموقع الاستراتيجي المهم لسورية لأنها يجب أن تكون سوق الشرق الأوسط والمصنع الأخص والأقرب للأسواق العربية والأوروبية والأفريقية، بالإضافة إلى تفعيل التصنيعية بين جناحي الاقتصاد الوطني العام والخاص للنبوض بالمشرايع الكبرى والهامة والحساسة.

صريح رئيس غرفة صناعة حلب فارس الشهابي له «الوطن»، بأن المؤتمر الصناعي الثالث «وآراً ليس إلا رسالة تحد للعالم أجمع، وخاصة العدو التركي أولاً والمحور القطري السعودي التركي الذي عمل أجبراً لحلح التناوب لتدمير الاقتصاد السوري عن طريق تدمير مدينة حلب ومصانعها».

وتمنى الشهابي من الحكومة أن تأخذ بوقفة العمل والتوصيات التي ستخرج عن المؤتمر لتأخذها الانتصار، معتبراً الصناعة السورية مصدر قوة الدولة رغم تهب الكثير من المعامل إلى تركيا، مبيهاً أنه في أصعب الظروف التي مر بها السوريون لم يستسلم الصناعيون، وخاصة في حلب، وكان عملهم مستمراً تحت الركام وتحت القذائف والإرهاب.

وأشار الشهابي إلى أن المؤتمر الصناعي الثالث أقيم في حلب بعد انقطاع دام ١٠ سنوات، لافتاً إلى دور الحكومة في الوقوف مع الصناعيين بكل المراحل، وكانت الشريك الأفضل والداعم رغم شح الإمكانيات وكثرة العقبات، مبيهاً أنه خلال الفترة الماضية تحملت الحكومة بكل صدر رحب، صراخنا كصناعيين وعتابنا في بعض الأحيان لها، وقبلت بمطارحنا وعملت معنا لأن بالعمل الجماعي والإرادة الحقيقية لا مستحيل، والعمل التام مضمرة دائماً النجاح.

وفي كلمة له خلال افتتاح المؤتمر، طرح الشهابي رؤية استراتيجية للرحلة القادمة لا بد من اتباعها، وتضمنت الرؤية بناء صناعة تنافسية قومية قادرة على الصمود والنمو بشكل تراكمي مستمر في الأسواق المفتوحة الخارجية والمحلية وفق خطوات تحفيزية حثيثة ذكية ومؤقتة تعيد بناء الثقة الاستثمارية بمعايير عصرية ودولية، موضحاً أن إنجاح هذه الرؤية يتطلب من الحكومة إصدار تشريع خاص بالمناطق الإنتاجية المتضررة لتخفيفها عن التعافي والإفلاع، وإصدار قانون عصري للاستثمار. ولغت إلى أن لا بد من تحفيز وتخطيط كلف

خربوطي: «نطلب من الصناعيين أن يتحملا وزارة الكهرباء حتى مطلع العام القادم لنحقق ما تتمنونه»، مضيفاً: خلال شهر سيتم الانتهاء من إعادة تأهيل محطة (حلب أ).

السورية إلى ألقها والمباشرة في إعادة الإعمار وانطلاق سورية الاقتصادية من جديد وبقوة وفعالية.

### شركة بيوم واحد

أكد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبدالله الغربي في تصريح له «الوطن»، أن الجزء الأول من عمل الوزارة يرتبط بعمل التجارة الداخلية وهو ما يهم الصناعيين جداً، وفيما يتعلق بعمل مديرية الشركات ومديرية حماية الملكية للعلامات التجارية والصناعية فهي التي تؤمن البنية الحقيقية للصناعة المستثمرين.

وقال الغربي: «اليوم نستطيع أن نقول وبكل فخر إن تأسيس أي شركة يستغرق يوم عمل واحد، ومنحه بطاقة حماية الملكية لأي مصنع صناعي خلال ثلاثة أو أربعة أيام». لافتاً إلى أنه سبقاً كان هذا الرقم يستغرق ١٤ شهراً، وتأسيس الشركة كان يستغرق شهراً واحداً أيضاً، مبيهاً أن الوزارة تقدم كل ما يحتاجه المستثمرون والصناعيون.

من جانبه شدد أمين سر اتحاد غرف التجارة السورية محمد حمشو في كلمة الاتحاد على أن التجار يشاركون الصناعيين تفريق واحد في المؤتمر، ونوه إلى أن حلب تقف قوية في مرحلة إعادة الإعمار بعدق المؤتمر مع بداية تعافي الصناعة السورية «إذ كان عدد المنشآت الصناعية قبل الحرب ١٠٠ ألف منشأة أما الآن فلا يتجاوز ٤ آلاف منشأة، وقد صدرت جملة تشريعات من الحكومة بعد اجتماعات مع الصناعيين، وينصب جهد الفريق الاقتصادي للحكومة على إعادة تدوير عملية الإنتاج، وتنتقل لأن يصدر عن المؤتمر توصيات ومقررات لتبادل الخبرات بين القطاعين العام والخاص لإحياء الصناعة المتعثرة، ولأسما النسيجية التي تعطل أكثر من ٧٠ بالمئة من طاقتها الإنتاجية والتي يجب توفير كل الدعم لها في حلب»، ودعا رئيس الحكومة لعقد اجتماع مع التجار في غرفة تجارة حلب.

### تبسيط الإجراءات

صرح وزير الصناعة محمد سازن يوسف له «الوطن» بأن دور الوزارة يتمثل بتبسيط الإجراءات ما أمكن لإعادة تأهيل كافة المناطق في سورية، مؤكداً أن الصناعة تسعى مع كافة عناصر الحكومة من أجل تأمين كافة التسهيلات اللازمة سواء مع وزارة المالية من خلال الإعفاءات والتسهيلات والقروض الميسرة وزيادة الإيرادات المحلية من خلال إعادة البنية التحتية بوقفة بكافة المناطق الصناعية السورية.

وبيّن أن تلك الأمور التي تتطلبها الصناعة السورية من دونها لا يمكن أن تعود أي عملية صناعية للعمل، لافتاً إلى أهمية دور حوامل الطاقة التي تعتبر أساسية للعملية الصناعية، ولا بد من تأمينها بأسعار اقتصادية، وإن لم يتم ذلك فسوف يشكل عائقاً كبيراً أمام انطلاق العملية الصناعية وسوف يكون هناك رفع هائل للتكاليف ما يؤثر على منافسة البضائع السورية المنتجة وإمكانية تلبية حاجة السوق العالمية والإنتاقي للتصدير خارج القطر.

ولفت وزير الصناعة إلى أهمية انعقاد المؤتمر بعد عامين من تحرير المدينة من الإرهابيين في حلب وربفها، موضحاً أن الهدف اليوم من المؤتمر وضع كافة ما يخرج عنه من مقترحات كدليل وإطار عمل للحكومة السورية من أجل إعادة الصناعة

### مشح للمصانع غير المرخصة في المناطق المحررة في حلب

الحاسبة وبأقصى العقوبات ستطول كل من يحاول الغش والتزوير والتلاعب باسم ومواصفات أي سلعة سواء كان من حماية للمستهلك أم التاجر على حد سواء.

حديث الغربي جاء خلال المؤتمر الصناعي الثالث الذي أقيم يوم أمس في حلب، مشدداً على أن الأمن الغذائي للمواطن خط أحمر وإن يسمح لأي منشأة أو منتج بالتقليد أو التزوير لأي منتج أساسي وطالب الغربي الصناعيين السوريين بضرورة حماية منتجاتهم وصناعاتهم من خلال حصولهم على علاماتهم التجارية وحماية الماركات لصناعاتهم داخل وخارج سورية على حد سواء عبر تسجيل علاماتهم التجارية دولياً للحفاظ عليها من التقليد والتزوير وليدخلوا الأسواق الدولية بهويتهم السورية بقوة وبمنتجات سورية ذات جودة عالية وعلامات تجارية محمية.

وأوضح الغربي أنه سيتم تشديد الرقابة باستمرار على المعامل كافة وبالتعاون مع وزارة الصناعة وسيتم إغلاق أي مصنع يقوم بتصنيع مواد غذائية أو صناعية مخالفة للمواصفات السورية وأيضاً في حال وجود معامل غير مرخصة وطالب الصناعيين بالتعاون لإيجاد سوق تصديرية سورية عالية المستوى للمنتجات السورية وسوق داخلية من النوعية الممتازة وأسعار مناسبة للمواطن السوري.

وزير النفط؛ **حفرنا ٥٢ ألف متر جنوب الفرات ليصل إنتاجنا إلى ١٦,٥ مليون متر مكعب غازاً**

وزير الكهرباء؛ **الكهرباء على مدار ٢٤ ساعة لصناعي حلب نهاية العام**

**حمشو؛ حلب تقف قوية في مرحلة إعادة الإعمار**

**الدبس؛ أولوية لتأمين المصنوعات السورية بأسعار رخيصة وجود عالية**

بين حلب ودمشق

أكد رئيس غرفة صناعة دمشق سامر الدبس له «الوطن» أهمية وأولوية تأمين المصنوعات السورية للمواطن بأسعار رخيصة تنافسية وجودة عالية، لافتاً إلى وجود الكثير من العقبات الجائرة وغير المبررة على سورية لا بد من التغلب عليها، سواء في استثمارات جديدة في الصناعات الإستراتيجية كصناعة الصلب والحديد والأسمنت والزجاج التي تسهم في عملية إعادة الإعمار.

وأوضح الدبس ضرورة جلب المواد الأولية للصناعة لافتاً إلى أن المحافظة على تنسيق من الصناعات الإستراتيجية كصناعة الصلب والحديد والأسمنت والزجاج التي تسهم في عملية إعادة الإعمار.

وأوضح الدبس ضرورة جلب المواد الأولية للصناعة لافتاً إلى أن المحافظة على تنسيق من الصناعات الإستراتيجية كصناعة الصلب والحديد والأسمنت والزجاج التي تسهم في عملية إعادة الإعمار.

اشكاليات على الطاولة

بين رئيس اتحاد المصدرين محمد السواح له «الوطن» أهمية الوقت الذي جاء به المؤتمر كون سورية في مرحلة التعافي إعادة الإعمار وترميم المنشآت، موضحاً أنه ضمن الرؤية والتوجه لإعادة إعمار سورية صناعياً وزراعياً وبنية تحتية، لا بد من التركيز على الحوزار لوضع المعوقات والإشكالات على الطاولة سواء من جانب المصدرين أو الصناعيين ليطمئ القناش حولها للوصول إلى رؤية نهائية ضمن جميع القطاعات.

ولفت السواح إلى أن عمل الحكومة سوف يكون ضمن الممكن، مؤكداً أن الطروحات والحلول التي سيتم عرضها أيضاً سوف تكون ضمن الممكن.

وقال: «في اتحاد المصدرين لدينا الكثير من الصعوبات فيما يتعلق بالتصدير أو الحصار الموجود وخاصة أن التغيير طال الدول المستهدفة مسبقاً، مبيهاً أنه من المفترض تفعيل الاتفاقيات العربية أو إقامة اتفاقيات مع الدول الصديقة «البريكس» وإعطاء المصدرين السوريين ميزات تفضيلية بحكم العلاقة الموجودة من أجل استهداف دول جديدة، لافتاً إلى وجود مشاكل في الشحن لوجود تأمين عال جداً فرضته الحرب والحصار الاقتصادي.